



# Jordan

PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

## كلمة

معالي الدكتور مروان العشر  
وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية

امام  
الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ٢٩/٩/٢٠٠٣

السيد الرئيس ،

أود بداية أن أتقدم إليكم بأصدق مشاعر التهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأؤكد لكم تعاون وفد الاردن الكامل معكم في سبيل النهوض بالعهاد الموكولة إليكم لما فيه خير دولتنا وشعبنا. كما انتهز هذه الفرصة لأن أتقدم بالشكر إلى سلفكم ، معاوني السيد يان كافن ، على ادارته المتميزة للدورة السابقة.

ولا يفوتي أن أعبر عن فائق التقدير للسيد كوفي انان ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على الجهد الذي يبذله من أجل ترسیخ المبادئ التبليغة لمنظمتنا ، والارتفاع بادانها وتفعيل دورها في صيانة الأمن والسلم الدوليين ، وتنمية حقوق الإنسان ، ودفع الرقي الاجتماعي لمختلف شعوب العالم .

واسمحوا لي بأن أتقدم بأحر التعازي للأمين العام وعائلته السيد سيرجي ديميلو ولاسر الموظفين الذين سقطوا لهم على رأس عملهم خلال التفجير الإرهابي الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في العراق والذي ندينه جميعاً.

السيد الرئيس ،

أن الانهيار المؤسف لمسيرة أوسلو قد أدى إلى إثبات أنه لا مستقبل لإعادة إطلاق العملية السلمية وفقاً لذات الأسس السابقة ، وأن صنع السلام في المنطقة يتطلب اسلوباً جديداً ، بعدما فشلت الحلول الانتقالية في بناء الثقة بين الجانبيين وتحقيق الأهداف المنشودة . وإن الوقت قد حان للانتقال من أسلوب إدارة الصراع الذي لن يقود إلا إلى استمرار دوامة العنف ، إلى أسلوب تسوية الصراع الذي يتطلب التركيز على الأهداف النهائية للمفاوضات . كما أنه لم يعد من العجди التركيز على الجوانب الأمنية فقط ، وتتجاهل أن المشكلة في جوهرها سياسية وليس أمنية .

ومن هذا المنطلق جاءت رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش التي أعلنت في شهر حزيران من العام الماضي لإحلال السلام في الشرق الأوسط ومن ثم صياغة وإعلان خارطة الطريق، التي أسمها الأردن في بلورتها ، لتحدث تحولاً حقيقياً في المشهد السياسي في المنطقة ، من خلال إرساء إطار بالتزامات متبادلة ، يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية . بالإضافة إلى نص الخارطة على فترة زمنية محددة لقيام الدولة الفلسطينية مدتها ثلاثة أعوام، وإنشائها آلية للمراقبة والتقييم حتى يكون تحقيق المطلوب ضمن الإطار الزمني المتوكى أمراً ممكناً .

وعلى هذا الأساس رحبت المملكة الأردنية الهاشمية بإعلان خارطة الطريق من قبل الهيئة الرباعية الدولية ، وعبرت عن املها في ان تمثل بدایة لاعادة اطلاق عملية السلام على ارضية صلبة ، لكنها أكدت في ذات الوقت ان الاعلان وحده لا يكفي لتحقيق الغايات المرجوة ، حيث انه لا بد من وجود التزام جدي بتنفيذها من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي وقد لمسنا وجود مثل هذا الالتزام فعلياً في قمة شرم الشيخ والعقبة المنعقدتين مؤخراً.

إننا نعي تماماً ان التطورات الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق باتهيأر الهدنة بين اللصائل الفلسطينية وأسرائيل تخلق تهديدات حقيقة وجدية لخارطة الطريق ، لكن ذلك لا يجب أن يثنينا عن موافقة العمل الدؤوب من أجل تنفيذ الخارطة وإنها الاحتلال ووقف القتل الذي يتعرض له المدنيون في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي . فالمشكلة المترتبة على ذلك تتضاعل أمام المخاطر المترتبة على عدم تطبيقها وغياب الأفق السياسي من جديد ، وهو الأمر الذي سيضعنا أمام موقف أخطر وأصعب مما هو قائم حالياً ، وبشكل يهدد مصالح وأمن الجميع .

وعليه ، فإننا في الأردن ومن على هذا المنبر الدولي، نحيث كافة الأطراف المعنية ، وخاصة الهيئة الرباعية الدولية ، إلى الاستمرار في الجهود من أجل تنفيذ خارطة الطريق تنفيذاً أميناً ، وكما أعلنت بدون أي تهديدات ، على نحو يضمن إقامة دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٥ وعاصمتها القدس ، وإنها الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وذلك بما يتفق مع قرارات الشرعية الدولية .

ومبادرة السلام العربية ، التي تشكل جزءاً هاماً من خارطة الطريق ، وتقدم إطاراً عاماً للسلام تقبل به جميع شعوب المنطقة ، ويلبي كافة احتياجاتها .

كما أننا نحث على ضرورة الإسراع في عملية إنشاء آلية حقيقة لل ERAFIE السيسية والأمنية، تتولاها الهيئة الرباعية الدولية ، لضمان حسن التنفيذ ووفاء الأطراف المعنية بالتزاماتها المتبادلة المنصوص عليها في خارطة الطريق ، دون أي توصل أو تعديلات ، وهذا أمر أساسي نصر وشدد عليه، ونعتبره المنطلق الذي سيجعل من الممكن اغتنام الفرصة التاريخية المتاحة حالياً لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط .

لقد أخذالأردن موقفاً ميدانياً ضد العمليات الانتحارية من الناحيتين الأخلاقية والميساوية ، وإننا نشعر بأن هذه العمليات أضرت بالقضية الفلسطينية وادت إلى تراجع التعاطف الدولي تجاهها، وصرف النظر عن القضية الأساسية المتمثلة بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية. وفي نفس الوقت إننا ندين عمليات القتل التي تركبها إسرائيل خارج نطاق القانون ضد الشعب الفلسطيني ، ونؤكد مجدداً بأن اجراء العقوبة السالدة لن تساعده إلا على تقوية المتطرفين من الجانيين .

وعليه ، فإن الوقت قد حان لتنفيذ خارطة الطريق ، وهي نفس الخطوات التي اتخذت والتزمت الأطراف بها ، إلا أنه تم التراجع عنها بعد ذلك . لذا فقد حان الوقت لأخذ خطوات كبيرة ومتسرعة تعيد وضع العملية السلمية على مسار غير قابل للتراجع عنه .

السيد الرئيس ،

إننا ندعوا إسرائيل للعدول عن مياساتها الأمنية التي اثبتت فشلها في تحقيق الامن للأسرائيليين ، والعمل من أجل إعادة بناء الثقة بين الجانيين والتركيز على العملية السياسية من خلال التنفيذ الجاد لخارطة الطريق ، والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ، ورفع الاغلاق عن المدن الفلسطينية ، ورفع القيود المفروضة على القيادة الفلسطينية ، والانسحاب من المدن التي احتلتها منذ شهر ايلول عام ٢٠٠٠ تطبيقاً لقرار مجلس الامن رقم ١٤٠٢ .

كما تدين حكومة بلادي القرار المبدئي الذي اتخذه الحكومة الإسرائيلية بابعاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، المنتخب شرعاً من قبل شعبه ، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتؤكد أن هذا القرار يمثل تهديداً خطيراً لعملية السلام . وفي هذا الإطار ندعوا الحكومة الإسرائيلية للعدول عن قرارها ، لأن هذا القرار سيزج المنطقة برمتها في نفق خطير .

السيد الرئيس،

انساناً ندين النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتمثل في إقامة المزيد من المستعمرات على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وندعو إسرائيل لوضع حد لهذه النشاطات التي تمثل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وعقبة أمام الجهود الرامية ل إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وندعو الحكومة الإسرائيلية للبدء بتفكيك جميع المستوطنات التي أقيمت منذ شهر آذار عام ٢٠٠١ وتطبيق هذا الالتزام المحدد في المرحلة الأولى من خارطة الطريق.

كما انساناً ندين بناء "الجدار الفاصل" الذي يرسخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ويبيّن المزيد منها ويزيد من شدة معاناة الشعب الفلسطيني، ويفرض الامر الواقع على شكل الدولة الفلسطينية المستقبلية ، ونطالب إسرائيل بالتوقف عن بناءه مباشرةً ، مؤكدين على ضرورة احترام خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

السيد الرئيس،

أود أن أنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى موقف حكومة بلادي من قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يستضيفهم الأردن والبالغ عددهم أكثر من مليون وسبعمائة ألف لاجئ مسجلين لدى الانروا.

تؤكد الحكومة الأردنية على أهمية التوصل إلى حل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ومبادرة السلام العربية بما يضمن حق العودة والتتويج للاجئين الفلسطينيين ، والمحافظة على كافة حقوق الدول المستضيفة لهم.

تنفق الحكومة الاردنية سنويا اكثرا من ٤٠٠ مليون دولار على خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية والرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وعلى تحسين اوضاعهم المعيشية في ثلاثة عشر مخيما في مختلف أنحاء المملكة ، كما تعمل على تغطية الاعباء الاقتصادية الناجمة عن اي تراجع بطرأ على خدمات الانروا بسبب العجز في ميزانية الوكالة.

لذا فإننا نؤكد على اهمية استمرار عمل الانروا الى حين التوصل الى حل نهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين وتنفيذ جوانبها كافة، وندعو الدول المانحة للاستمرار بدفع مساهماتها للانروا معتبرين عن تقديرنا لها على دعمها لعمل الوكالة . اما بالنسبة لقرارات الانروا خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، فإننا نتطلع من اجل تطويرها بحيث تحقق اكبر فائدة ممكنة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ونؤكد على استعدادنا للتعاون مع الاطراف المعنية بهذا الاتجاه.

السيد الرئيس ،

لقد دخل العراق مرحلة جديدة يواجه فيها الشعب العراقي الشقيق محن وتحديات جسامه يتطلع من خلالها إلى عون الأسرة الدولية للانطلاق على اسس راسخة نحو مستقبل اكثرا إشراقا يمكنه من إعادة إعمار العراق واستعادة مكانة التي تلقي به كعضو عربي فاعل في منظمتنا وفي المجتمع الدولي .

إننا إذ نؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة اراضيه وسيادته ، وضمان انسحاب قوات الاحتلال الاجنبي من اراضيه بالسرعة الممكنة ، وتمكين الشعب العراقي من تحديد مستقبله بنفسه ، فقد رحبنا بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي باعتباره خطوة اولى وهامة ياتجاه تشكيل حكومة عراقية ذات قاعدة عريضة تمثل مختلف الأطياف ، ينتخبها الشعب العراقي بامسح وقت ممكن وفقا لدستور يرضيه ويصادق عليه ، واتخذنا قرارا بالتعامل مع المجلس ومع كافة الأطياف السياسية في العراق بشكل ايجابي. وفي هذا السياق اسمحوا لي ان أشير الى موافقة حكومة بلادي على شغل ممثل الحكومة الانتقالية العراقية مقعد العراق في جامعة الدول العربية بصورة مؤقتة على أساس التحول نحو صياغة الدستور العراقي وإجراء انتخابات تقصي الى تشكيل حكومة عراقية ممثلة.

كما نود التأكيد على إدانتنا لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي ارتكبها النظام السابق في العراق ، وخاصة فيما يتعلق بالتصفيات الجسدية والإبادة الجماعية والمقابر الجماعية بما في ذلك قتل الأسرى والمحتجزين الكوبيين .

و نؤكد بهذا الخصوص على أهمية استمرار الأمم المتحدة بدورها المركزي في العراق ، والاشتراك سياسياً في المرحلة المقبلة ، بحيث لا تقتصر مسانتها على الجوانب الإنسانية فحسب ، بل ينبغي أن يكون لمنظمتنا الدور الأساس في الإشراف على العملية السياسية في المرحلة المقبلة بما في ذلك الانتهاء من صياغة الدستور والالشراف على الانتخابات المنوي تنظيمها لاختيار حكومة عراقية تمارس السيادة .

السيد الرئيس ،

اننا ندين بشدة الاعتداء الإرهابي الجبان على مقر الامم المتحدة في بغداد ، ونحي واثقون بالرغم من ذلك من عزم وقدرة الامم المتحدة على الاستمرار بعملها في العراق وتقديم المساعدة للشعب العراقي. وكما تعلمون ، فإن السفارة الأردنية في العراق كانت هي الأخرى عرضة لعمل إرهابي غادر ، أودى بحياة العديد من الأبرياء ، لكن ذلك لم يزدنا إلا تصميماً وعزماً على مواصلة تقديم كل مساعدة ممكنة لأشقانا في العراق حتى يتمكنوا من التغلب على الصعوبات التي يواجهونها .

السيد الرئيس ،

اثبّت الإرهاب أنه ظاهرة عالمية عابرة للحدود ، غير مقتصرة على منطقة أو لغة أو دين أو جنس معين ، ويتجه على كافة أعضاء وهيئات المجتمع الدولي التصدي لها ، واستصال جذورها .

ونحن في الأردن نؤكد تصميمنا على مواصلة العمل من أجل التصدي لهذه الظاهرة ، التي عاتينا منها على مدى عقود طويلة ، واستهدفت مواطنينا ومؤسساتها ، ونشدد على التزامنا باستمرار التعاون مع جميع الدول والجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب .

كما نود التأكيد على دعمنا الكامل لتحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الجارية في إطار الجمعية العامة لتبني اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب واتفاقية لمكافحة الإرهاب النموي، ونأمل أن تثمر هذه الجهود للوصول إلى تعريف قانوني ومحدد لمفهوم الإرهاب يميزه عن الحقوق التي يحفظها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني للدول والشعوب والأفراد.

كما لا يفوتنا الأشادة بالجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطلابان في مساعدة الدول على محاربة الإرهاب، مع تطلع بلادي إلى مزيد من التعاون مع هاتين اللجانتين.

كما إننا شجب الاعترافات والمحاولات المشبوهة لإلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين ، فهذه الظاهرة تتناقض تماماً والوجه الحقيقي للإسلام القائم على العدالة والتسامح والتعايش السلمي واحترام النفس البشرية . ونحن نرى وجوب التركيز على أهمية الدور الذي يؤديه الحوار بين الحضارات في ترسیخ أسس التفاهم والتعايش بين الشعوب والأمم ، على نحو يقود إلى إزالة بذور التطرف الناجمة عن عدم الإدراك الحقيقي لجوهر الأديان والثقافات التي تستند في مضمونها على نشر رسالة السلام والتفاهم وقبول الآخر .

السيد الرئيس ،

تدفعنا التطورات السياسية والاقتصادية في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات ، لتسرّع عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي في الدول النامية من أجل خلق بيئة محفزة لمزيد من التقدّم والاستقرار توفر الأرضية الصلبة لتحقيق أكبـر قدر ممكن من النمو الاقتصادي والفرص مقابل التخلص من ظاهر الفقر والمعاناة الإنسانية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق ، لا بد من التأكيد على أهمية الديمقراطية التي هي في جوهرها عملية طبيعية تنبثق من ثقافة المجتمعات وخصوصياتها ، لا يمكن فرضها من الخارج وفقاً لنماذج جاهزة لا تنبع من التركيب البنوي لهذه المجتمعات .

اننا في الأردن نؤكد التزامنا بالمضي قدماً في تعزيز الإصلاحات الديمocrاطية وتنمية الحياة السياسية ب مختلف جوانبها، حيث يحظى هذا الموضوع باهمية كبيرة على أجندتنا الوطنية ، وستشهد المرحلة المقبلة مزيداً من الإجراءات الرافدة لمسارنا الديمقراطي .

وفي هذا المجال ، سيسترشد الأردن بنتائج التقرير الهام الذي أصدرته الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي والذي وضع من قبل خبراء عرب ، تم فيه تشخيص بعض التحديات الملحة التي تواجه العالم العربي . والأردن إذ ينظر إلى هذا التقرير باهمية بالغة وإيجابية كبيرة وذلك على ما تضمنه من بيانات ونهج تحليلي وأهداف عملية محددة تأهله عن الاستنتاجات والتوصيات العلمية القيمة، فإنه عائد العزم على مواجهة هذه التحديات وإيجاد الحلول الملائمة لها .

السيد الرئيس ،

إن أهمية الأمم المتحدة كاداة دولية ترمي إلى تحفيز ودفع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وصيانة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين ، تتعاظم يومياً بازدياد حجم المشاكل العالمية ، وهو الأمر الذي يتطلب منا إطلاق حوار عالمي يقودنا إلى وضع الأسس الرشيدة المطلوبة لإصلاح منظمتنا ، على نحو يمكنها من تعزيز دورها في مختلف المجالات ، وتيح لها اقدرة أكبر على انتهاج الدبلوماسية الوقائية والعمل على معالجة المشاكل الإنسانية ، من الصراعات والحروب وانتهاك حقوق الإنسان ، وغير ذلك من التحديات المرتبطة بالعولمة وتطور المجتمع الإنساني .

بهذا الصدد، ترحب حكومة بلادي بدخول المحكمة الجنائية الدولية مرحلة جديدة من خلال انتخاب قضاة المحكمة والمدعى العام خطوة إضافية على السرب الذي يقودنا إلى تحقيق العدالة الدولية ومعالجة انتهاكات القانون الإنساني الدولي ، حيث كان للجهود الأردنية الأثر الفاعل في دعم إنشاء المحكمة ودخول نظامها حيز التنفيذ .

كما نعبر عن اعتراضاً بانتخاب صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة لمجلس إدارة الصندوق الانتمائي لضحايا الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة

الجنائية الدولية وهو الصندوق الذي من شأنه ان يلعب دورا فاعلا في التخفيف من مصاب الذين تعرضوا لابشع الجرائم وافراد عائلاتهم.

كما نود التأكيد على الاهمية التي نوليها لعمليات حفظ السلام، وان اعتبر عن الفخر والاعتزاز الذي نشعر به من خلال مساهمتنا الى جانب قوات الدول الاعضاء في مختلف ارجاء العالم والمناطق التي عانت من الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار. وبهذا الصدد ، وحتى تتحقق الاهداف التibilية المرجوة من عمليات حفظ السلام، لا بد من تخصيص الميزانية الازمة لتنظيم جميع نفقات هذه العمليات بما يسمح لها باداء مهامها بالشكل المطلوب ، ودفع المستحقات المترتبة للدول بدل مساهمتها بالسرعة المرجوة.

السيد الرئيس ،

وفي الختام ، اود ان اشكركم ، ممنيا لاعمال دورتنا هذه السنجاق والتوفيق ، داعيا من الله ان يمكننا جميعا من النهوض بمسؤولياتنا.